رأي وحوار

نحو نموذج تفسيري اجتهاد

(بدلاً من النموذج الموضوعي المتلقي)

عبد الوهاب المسيري*

من الكلمات التي زاد استخدامها في الآونة الأخيرة كلمتا "ذاتي" و"موضوعي" (والموضوعية والذاتية). وذلك أمر أصبح هاماً وفي غاية الحيوية. وكلمة موضوع بالإنجليزية object من الفعل اللاتيني objectare، معناه "يعارض" أو "يلقي أمام"، المشتق من فعل jacere بمعني "يلقي بـ " و "ob" بمعنى ضد. و"الموضوع" هو الشيء الموجود في العالم الخارجي وكل ما يدرك بالحس ويخضع للتجربة وله خارجيته وشيئيته، وكل ما هو مستقل عن الإرادة ويوجد خارج الوعي الإنساني مستقلاً عن رغائبنا وآرائنا. والموضوع ينطوي على طبيعته وحقيقته، ووجوده ليس رهناً بمعرفته لا بتسميته. وعادة ما يجري تصور الموضوع على أنه ثابت ومستقر. ويمكن القول إن "الموضوع" في الفلسفات الموضوعية النموذجية هو الركيزة الأساسية للعالم، وهو المطلق الموجود بذاته، وهو الكل المركب المتجاوز للأجزاء، فليس له سبب متقدم عليه ولا فاعل ولا صورة ولا مادة ولا غاية، فهو بمنزلة المحرك الأول.

ويرى بعضهم أن الذات هي التي تضفي الحقيقة على الموضوع. وعند بعض المفكرين المحدثين، الموضوع هو الفعل وعند الآخرين هو نتائج الفعل وآثاره.

وتستخدم كلمة "موضوع" للإشارة إلى أي شيء نتحدث عنه وإلى المادة التي بَنى عليها المتكلمُ أو الكاتب كلامه وإلى مادة البحث، فنقول مثلاً: موضوع هذا البحث هو كذا، وموضوع العلم هو معطياته ومادته وظواهره وحقائقه. وموضوع القضية (subject) يقابل المحمول (predicate)، فهو الذي يتحدث عنه ويحكم عليه في أي قضية إثباتاً أو نفياً.

---

* أستاذ غير متفرغ بجامعة عين شمس بالقاهرة. دكتوراه في الأدب الإنجليزي والأمريكي المقارن، جامعة رتجرز – الولايات المتحدة الأمريكية 1969م.

أما كلمة "ذات" (subject) فهي من أصل كلمة (object) نفسها، وهما من فعل jacere بمعنى "يلقي"، ولكن بدلاً من "ob" التي تعني "فوق" والتي تضاف لكلمة object، يضاف مقطع "sub" بمعنى "تحت" أو "مع". والأصل الإنجليزي يشير إلى حالة الاستقطاب بين الموضوعي والذاتي، والذاتي هو ما ينسب إلى الذات، أي ما يتصل بها أو يخضع لها:

1- ذات الشيء جوهره وهويته وشخصيته، والذات هي حقيقة الموجود ومقوماته. ويقابله "العرض"، أي التبدلات الظاهرة على سطح الأشياء. والذات ثابتة، أما الأعراض فمتبدلة.

2- ما به الشعور والتفكير، فتقف الذات على الواقع وتتقبل الرغبات والمطالب، ووجد الصور الذهنية، وتقابل العالم الخارجي (غير الموضوعي) الذي يقع خارج نطاق الوعي.

3- العقل، أو الأنا، أو الفاعل الإنساني المفكر وصاحب الإرادة الحرة، أو الكيان الذي يتصف بصفات محددة (الموضوع هو المفعول به).

4- العقل الديكارتي أو الكانطي الذي يدرك العالم الخارجي من خلال مقولاته.

5- صانع التاريخ فرداً أو طبقة (باعتبار أن التاريخ هو الموضوع).

الموضوعية والذاتية

و"الموضوعية" مصدر صناعي من كلمة "موضوع". والموضوعية هي إدراك الأشياء على ما هي عليه، دون أن تشوهها نظرة ضيقة، أو أهواء، أو ميول، أو مصالح، أو تحيزات، أو حب أو كره. ولذا، فإن وصف شخص بأن "تفكيره موضوعي" يعني أنه اعتاد أن يجعل أحكامه تستند إلى النظر إلى الحقائق على أساس العقل ويعد معرفة كل الملابسات والظروف والمكونات.

والموضوعية هي الإيمان بأن لموضوعات المعرفة وجوداً مادياً خارجياً في الواقع، وبأن الحقائق يجب أن تظل مستقلة عن قائليها ومدركيها، وبأن ثمة حقائق عامة يمكن التأكد من صدقها أو كذبها، وأن الذهن يستطيع أن يصل إلى إدراك الحقيقة الواقعية القائمة بذاتها (مستقلة عن النفس المدركة) إدراكاً كاملاً، وأنه بوسعه أن يحيط بها بشكل

شامل، هذا إن واجه الواقع بدون فرضيات فلسفية أو أهواء مسبقة، فهو بهذه الطريقة يستطيع أن يصل إلى تصور موضوعي دقيق للواقع يكاد يكون "فوتوغرافياً".

وكلمة "الذاتي" تعني الفردي، أي ما يخص شخصاً واحداً، فإذا وُصف شخص بأن "تفكيره ذاتي" فهذا يعني أنه اعتاد أن يجعل أحكامه مبنية على شعوره وذوقه. ويطلق لفظ "ذاتي" توسعاً على ما كان مصدره الفكر لا الواقع، ومنه الأحكام الذاتية (مقابل الأحكام الموضوعية)، وهي الأحكام التي تعبر عن وجهة نظر صاحبها وشعوره وذوقه. فمعرفتنا بالواقع محدودة تماماً عن طريق خبرتنا الذاتية الخاصة وتجربتنا الفريدة ووعينا وإدراكنا.

و"الذاتي" في الميتافيزيقا هو رد كل وجود إلى الذات، والاعتداد بالفكر وحده. أما "الموضوعي" فهو رد كل الوجود إلى الموضوع، المبدأ الواحد المتجاوز للذات. أما في نظرية المعرفة، فإن "الذاتية" تعني أن التفرقة بين الحقيقة والوهم لا تقوم على أساس موضوعي، فهي مجرد اعتبارات ذاتية، وليس ثمة حقيقة مطلقة، أما "الموضوعية" فترى إمكانية التفرقة. وفي عالم الأخلاق، تذهب الذاتية إلى أن مقياس الخير والشر إنما يقوم على اعتبارات شخصية إذ لا توجد معيارية متجاوزة، أما الموضوعية فترى إمكانية التوصل إلى معيارية. وفي عالم الجمال، تذهب الذاتية إلى أن الأحكام الجمالية مسألة ذوق، أما الموضوعية فهي تحاول أن تصل إلى قواعد عامة يمكن عن طريقها التمييز بين الجميل والقبيح.

وعلى الرغم من أن هذه التعريفات تبدو سلسة وبسيطة، على الرغم من أن التعارض بين الذاتي والموضوعي يبدو واضحاً، إلا أن ثمة مفاهيم معرفية كلية متضمنة غير واضحة تجيب عن الأسئلة الكلية النهائية (ما هو الإنسان؟ ما العناصر المكونة له؟ ما هي علاقة عقله بالواقع؟ ما الهدف من وجوده؟ أيهما يسبق وجوده وجود الآخر- الإنسان أم الطبيعة؟) وسنلاحظ أن هناك أشكالاً كثيرة من الموضوعية (تماماً كما أن هناك أشكالاً كثيرة من العقلانية). ولكن المرجعيات عادة غير واضحة. فإذا قلنا "فلنكن موضوعيين" أو "لنحكم العقل" ولم نزد، فنحن نقول في واقع الأمر "فلنكن موضوعيين ولنحكم العقل في إطار المنظومة المعرفية السائدة التي تسبق كلاً من الموضوع والعقل". وفي العصر الحديث، نجد أن المنظومة المهيمنة هي المنظومة المادية ونموذج الطبيعة/ المادة حيث لا يوجد فرق بين الطبيعة والإنسان، ولذا فإن عبارة بريئة مثل "فلنكن موضوعيين" تعني في واقع الأمر "فلنتجرد من عواطفنا وذكرياتنا

ومنظوماتنا الأخلاقية وتراثنا ولنرصد الواقع الإنساني والطبيعي كما هو"، أي أن "موضوعية" بشكل مجرد تعني عادة "الموضوعية المادية" أو "المتلقية" (تماماً كما أن كلمة "عقل" بشكل مجرد تعني "العقل المادي").

الواحدية المادية

ويمكن تلخيص الأبعاد الكلية والنهائية (المعرفية) للموضوعية (المادية) بأنها الإيمان بأن العالم (الإنسان والطبيعة) كل متجانس مكتف بذاته. وتبدأ المتتالية النموذجية للموضوعية بمرحلة إنسانية ذاتية (تمركز حول الذات)، ومع تحقق المتتالية تصبح الطبيعة/ المادة[1] هي المركز (التمركز حول الموضوع)، وهذا يعني في واقع الأمر استبعاد الإنسان بوصفه

---

[1] الطبيعة/المادة: مصطلح نستخدمه كثيراً في هذا المقال بدلاً من مصطلح "الطبيعة". ومفهوم الطبيعة مفهوم أساسي في الفلسفات المادية التي تدور في إطار المرجعية الكامنة، وخصوصاً في الغرب. فكلمة "طبيعة" داخل السياق الفلسفي الغربي لا تشير إلى الأحجار والأشجار والسحب والقمر والتلقائية الحرية، وإنما هي كيان يتسم ببعض الصفات الأساسية التي يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1- تتسم الطبيعة بالوحدة، فهي شاملة لا انقطاع فيها ولا فراغات، وهي الكل المتصل وما عداها مجرد جزء ناقص منها، فهي لا تتحمل وجود أية مسافات أو ثغرات أو ثنائيات. وجماع الأشياء والإجراءات التي توجد في الزمان والمكان هي الطبيعة، وهي مستوى الواقع الوحيد ولا يوجد شيء متجاوز لها أو دونها أو وراءها، فالطبيعة نظام واحد صارم.

2- تتسم الطبعية بالقانونية (لكل ظاهرة سبب وكل سبب يؤدي إلى النتيجة نفسها في كل زمان ومكان)، أي أن الطبيعة بأسرها متسقة مع نفسها، فهي تتحرك تلقائياً بقوة دفع نابعة منها، وهي خاضعة لقوانين واحدة ثابتة ومنتظمة وصارمة ومطردة وآلية، وقوانين رياضية عامة واضحة، وحتمية لا يمكن تعديلها أو التدخل فيها، وهي قوانين كامنة فيها.

3- الحركة أمر مادي، ومن ثم لا توجد غائية في العالم المادي (حتى ولو كانت غائية إنسانية تسحب خصوصيات النشاط البشري على الطبيعة المادية).

4- لا تكترث الطبيعة بالخصوصية ولا التفرد ولا الظاهرة الإنسانية ولا الإنسان الفرد واتجاهاته ورغباته، ولا تمنح الإنسان أية مكانة خاصة في الكون. فهو لا يختلف في تركيبه عن بقية الكائنات، ويمكن تفسيره في كليته بالعودة إلى قوانين الطبيعة. والإنسان الفرد (أو الجزء) يذوب في الكل (الطبيعي/ المادي) ذوبان الذرات فيها، أي أن الطبيعة تلغي تماماً الحيز الإنساني.

5- الإيمان بأنه لا توجد غيبيات، ولا يوجد تجاوز للنظام الطبيعي من أي نوع، فالطبيعة تحوي داخلها كل القوانين التي تتحكم فيها وكل ما نحتاج إليه لتفسيرها؛ فهي علة ذاتها، وتوجد في ذاتها، ومكتفية بذاتها، وتدرك بذاتها، وهي واجبة الوجود.

ويلاحظ أن الطبيعة، حسب هذا التعريف الفلسفي، هي نظام واحدي مغلق مكتف بذاته، توجد مقومات حركته داخله، ولا يشير إلى أي هدف أو غرض خارجه، ويحوي داخله كل ما يلزم لفهمه. وهو نظام ضروري كلي شامل تنضوي كل الأشياء تحته، بما في ذلك الإنسان الذي يستوعب في عالم الطبيعة ويختزل إلى قوانينها بحيث يصبح جزءاً لا يتجزأ منها، ويختفي بوصفه كياناً مركباً منفصلاً نسبياً عما حوله، وله قوانينه الإنسانية الخاصة (ولذا فالرغبة في العودة إلى الطبيعة هو تعبير عن النزعة الجنينية في الإنسان). وهذه هي الصفات الأساسية للمذهب المادي. ولذا فنحن نرى أن كلمة "المادة" يجب أن تحل محل كلمة "الطبيعة" أو أن تضاف الواحدة إلى الأخرى، وذلك لفك شفرة الخطاب الفلسفي الذي يستند إلى فكرة الطبيعة، ولكي نفهمه حق الفهم وندرك أبعاده المعرفية المادية.

ولعل كثيراً من اللغظ الفلسفي ينكشف إذا استخدمنا كلمة "مادي" بدلاً من كلمة "طبيعي"، فبدلاً من "المذهب الطبيعي" نقول "المذهب المادي"، وبدلاً من "القانون الطبيعي" نقول "القانون المادي"، وبدلاً من "الإنسان الطبيعي" يمكننا القول "الإنسان المادي"، وبدلاً من "الطبيعية naturalism" نقول "مادية". وحينئذ، فإننا نؤكد أن الإنسان الطبيعي، في واقع الأمر، شخص يعرف في إطار وظائفه الطبيعية

عنصراً فاعلاً وتحويله إلى عنصر سلبي متلق، والطبيعة نفسها تتحول إلى كيان بسيط منبسط مسطح يستوعب هذا الإنسان. أي أن ثنائية الإنسان والطبعية يتم القضاء عليها لصالح الطبيعة، وتسود الواحدية المادية. وتتبدى هذه الأبعاد التفكيكية للموضوعية (المادية) في موقفها من القضايا الآتية:

1- عقل الإنسان:

(أ) العقل السليم من منطور الرؤية الموضوعية (المادية) إن هو إلا صفحة بيضاء أو سطح شمعي (tabula rasa)، وهو ما يعني أنه مادة محضة، فهو دماغ أو مخ أكثر منه عقلاً (فالعقل مفهوم فلسفي وليس مجرد وجود فسيولوجي).

(ب) العقل سلبي وبسيط ومحايد، فهو كالآلة تنطبع عليه المعطيات والمدركات الحسية وتتراكم.

(ج) عقل الإنسان لا متناه في قدرته الاستيعابية والامتصاصية والتسجيلية.

(د) العقل السليم يسجل ويمتص ويرصد بحياد شديد دون أن يشوه أو يغير أو يعدل ما يصله من معطيات حسية وحقائق صلبة.

(هـ) العقل جزء لا يتجزأ من الطبيعة/ المادة، أي أن الحيز الإنساني ليس له وجود مستقل، ولهذا السبب تسري على عقل الإنسان القوانين المادية العامة التي تسري على الأشياء، فهو لا يتمتع بأي استقلال عنها ومن ثم فلا هوية له ولا شخصية ولا حدود (حدوده تتطابق تماماً مع حدود الطبيعة/ المادة)، وهو مثل الطبيعة يتحرك في إطار القانون المادي العام ويرى العالم في إطار التشابه والتجانس، وهذا هو المعنى الحقيقي للقول بأن ثمة تقابلاً بين قوانين العقل وقوانين الواقع، وبين الذات والموضوع.

(و) ولهذا السبب نفسه، فإن العقل قادر على التعامل مع العالم الموضوعي الخارجي، أي العالم المحسوس، بكفاءة بالغة، أما حينما يتعامل مع عالم الإنسان الداخلي، فهو أقل كفاءة.

الحيوية ويعيش حسب قوانين الحركة المادية ويرد إليها، ولذا فهو يجمع براءة الذئاب وتلقائية الأفعى ويحاد العاصفة وتسطح الأشياء وبساطتها. وحينما نقول "العودة للطبيعة"، فنحن نقصد أن العودة ستكون لقوانين الطبيعة، أي قوانين المادة. وقد فك هتلر شفرة الخطاب الفلسفي الغربي بكفاءة غير عادية حينما قال يجب أن نكون مثل الطبيعة، والطبيعة لا تعرف الرحمة أو الشفقة، وهو قد تبع في ذلك كلاً من داروين ونيتشه.

2- الواقع

(أ) الواقع الموضوعي (الطبيعة) واقع خام بسيط (يأخذ في أغلب الأحوال شكل ذرات متحركة)، وهو مجموعة من الحقائق الصلبة والوقائع المحددة (التي تنطبع على العقل).

(ب) ثمة قانون طبيعي واحد يسري على الظواهر الطبيعية وعلى الظواهر الإنسانية معاً، وعلى جسد الإنسان وعقله، أي على الأمور المادية والمعنوية في الوقت نفسه. وهذا يعني أيضاً أن تُعامَل الظاهرة الإنسانية مثلما تعامل الظواهر الطبيعية تماماً، وتُزال الفروق بين الإنسان والطبيعة بحيث يتحول الإنساني إلى طبيعي، أي أن الموضوعية تصدر عن الإيمان بوحدة العلوم بحيث يصبح الإنسان موضوعاً لا يختلف عن الموضوع الطبيعي، فيوصف ويرصد من الخارج وتستخدم مناهج العلوم الطبيعية لدراسته.

(ج) الحقائق، لهذا السبب، عقلية وحسية (فالعقل جزء من الطبيعة) وقابلة لأن تعرف من جميع جوانبها، والموجود هو ما نحسه ونعقله، وما وراء ذلك إنما هو أوهام. فالمعرفة إذاً عقلية وحسية فقط (ولكن العقلي والحسي متقابلان فهما شيء واحد).

(د) أجزاء الواقع الموضوعي تترابط من تلقاء نفسها حسب قوانين الترابط الطبيعية/ المادية العامة، وحسب حلقات السببية الواضحة المطلقة، وبشكل صارم لا تتخلله ثغرات أو فجوات. فكل شيء يدخل شبكة السببية الصلبة، ومن ثم يمكن رد كل الأجزاء المتعينة المتفردة إلى الكل العام المجرد.

(هـ) هذه السببية كامنة في الأشياء أو لصيقة بها تماماً.

3- الإدراك

(أ) عملية الإدراك تدور في إطار المرجعية المادية الكامنة، ولذا فهي عملية اتصال بسيطة مباشرة (جسدية مادية) بين صفحة العقل البيضاء والواقع البسيط الخام (منبه فاستجابة)، وهي عملية محكومة مسبقاً بقوانين الطبيعة/ المادة، تلك القوانين تسري على الإنسان سريانها على الأشياء.

(ب) وهي عملية تلقٍّ موضوعية مادية تراكمية (ذرية)، إذ يقوم العقل بتلقي الحقائق الصلبة والوقائع المحددة المتناثرة التي تأتي من الواقع أو الموضوع الطبيعي/ المادي الذي يتراكم فوق عقل الإنسان.

(ج) ويمكن لهذا العقل أن يقوم بعمليات تجريبية، أي يختار عناصر من الواقع ويستبعد عناصر أخرى ثم يربطها بعضها ببعض. ولكنه حتى في نشاطه هذا، لا يمكنه أن يكون مستقلاً عن قوانين الطبيعة/ المادة. ولذا، سيختار العقل (بشكل تلقائي أو آلي) الجوانب العامة والمشتركة والمتشابهة في الظواهر، فهي وحدها المحسوسة والقابلة للقياس والنظر العقلي، وهي التي تساعد على التوصل إلى القانون العام.

(د) ونحن حين نقول "العقل يربط" فهذا من قبيل التجاوز، فالأشياء – كما أسلفنا– مرتبطة في الواقع برباط السببية الواضح. والواقع والمعطيات الحسية ترتبط في عقل الإنسان من تلقاء نفسها، وبشكل آلي حسب قوانين الترابط المادية الآلية العامة، إذ تترابط الأحاسيس الجزئية وتتحول إلى أفكار بسيطة، ثم تترابط الأفكار البسيطة لتتحول إلى أفكار مركبة تترابط بدورها لتصبح أفكاراً أكثر تركيباً. وهكذا حتى نصل إلى الأفكار الكلية.

(هـ) عملية الإدراك عملية عامة لا تتأثر بالزمان والمكان أو بموقع المدرك من الظاهرة.

(و) العقل قادر على الارتقاء في التجريد إلى أن يصل إلى القوانين العامة للحركة ويصوغ هذه القوانين في لغة بسيطة عامة يستحسن أن تكون لغة الجبر، حتى لا تختلف لغة الإفصاح من مدرك لآخر.

4– بعض نتائج الموضوعية (المادية)

تلغي الموضوعية (المادية) كل الثنائيات، خصوصاً ثنائية الإنسان والطبيعة، وترجع المرجعية الكامنة الموضوعية على المرجعيات الكامنة الذاتية، وتوضيح ذلك كما يأتي:

(أ) تدور الموضوعية (المادية) في إطار الواحدية السببية (المرتبطة تمام الارتباط بوحدة العلوم)، فثمة سبب واحد أو عدة أسباب لتفسير كل الظواهر.

(ب) الإيمان بضرورة الوصول إلى درجة عالية من اليقينية وشمولية التفسير تتفق مع الواحدية السببية.

(ج) تنقل الموضوعية (المادية) مركز الإدراك من العقل الإنساني إلى الشيء ذاته، ولذا فإن هناك اتجاهاً دائماً نحو تأكيد الحتميات الموضوعية المادية المختلفة.

(د) تستبعد النماذج الموضوعية (المادية) الإنسان بوصفه عاملاً قادراً على تجاوز المعطيات المادية حوله، بل وترده في نهاية الأمر وفي التحليل الأخير إلى هذه المعطيات.

(هـ) الموضوعية (المادية) لا تعترف بالخصوصية، ومنها الخصوصية الإنسانية، فهي تركز على العام والمشترك بين الإنسان والطبيعة. ولذا فإن الفكر الموضوعي يعبر عن نفور عميق من الهوية والخصوصية.

(و) لا تعترف الموضوعية (المادية) بالغائيات الإنسانية ولا بالقصد، فالغائيات لا يمكن دراستها أو قياسها، كما أنها مقصورة على الإنسان دون عالم الطبيعة، ولذا فإنها تستبعد الموضوعية فكرة المعنى.

(ز) لا تعترف الموضوعية (المادية) بالإبهام، فهي تفضل الدقة الكمية التي يمكن استخدامها في دراسة كل من الإنسان والطبيعة، ولذا فهي تستبعد بقدر الإمكان عناصر الإبهام وعدم التحديد في الطبيعة والإنسان.

(ح) تفضل الموضوعية (المادية) "البراني" (فهذا هو المشترك بين الإنسان والحيوان) وتهمل "الجواني".

(ط) دوافع الإنسان بسيطة وواضحة و"برانية" مستمدة إما من البيئة الاجتماعية أو من العناصر الوراثية، وهي دوافع يمكن رصدها ببساطة.

(ي) المعرفة هي نتاج تراكم "براني" للمعلومات.

(ك) يمكن تفسير سلوك الإنسان وأفكاره في إطار التأثير والتأثر (البراني) لا التوليد أو الإبداع (الجواني).

(ل) تفضل الموضوعية الاستمرار (استمرار عالم الطبيعة والإنسان بوصفه عنصراً أساسياً في وحدة العلوم)، وترفض الانقطاع (أي تميز الإنسان عن الطبيعة) وتنظر له بكثير من الشك.

(م) الالتزام بالموضوعية (المادية) يعني أن يتجرد الباحث من ذاتيته وخصوصيته الحضارية بل والإنسانية، ومن عواطفه وحواسه وحسه الخلقي وكليته الإنسانية، بحيث يمكنه أن يسجل ويصف بحياد شديد لدرجة تموت معها

الأشياء، ويتشيأ الإنسان، ويرصد من الخارج كما تصرد الأشياء. فالالتزام يعبر عن موقف مسبق قد يؤثر في الرؤية الموضوعية، كما أنه يفترض غائية إنسانية لا أساس لها في الطبيعة / المادة.

5- الموضوعية (المادية) والنموذج التراكمي

النموذج الكامن في الرؤية الموضوعية (المادية) نموذجٌ تراكمي:

(أ) فثمة إيمان بأن كل المشتركين في العلوم (إن توافرت لهم الظروف الموضوعية) يفكرون بالطريقة نفسها ويسألون الأسئلة نفسها، وهذا يعني أن ثمة حقيقة موضوعية ثابتة واحدة نحاول الوصول إليها جميعاً والطريقة نفسها. وهذا ما يؤدي إلى تراكم الإجابات وتشابكها على مستوى الجنس البشري بأسره. وهذا التراكم والتشابك سيؤدي إلى التزايد التدريجي لدائرة المعلوم وبالتالي تقلص دائرة المجهول.

(ب) عملية التراكم ستوصلنا إلى نموذج النماذج، أي القانون العام والإجابة الكلية النهائية، فما هو مجهول في الطبيعة (المادية والبشرية) أمر مؤقت إذ سيصبح من خلال تراكم المعلومات معلوماً، وتتراجع رقعة المجهول. وسيؤدي تزايد رقعة المعلوم والتراكم المعرفي المستمر إلى سد كل الثغرات والتحكم الكامل أو شبه الكامل، وإلى معرفة الطبيعة البشرية المادية معرفة كاملة أو شبه كاملة، بحيث تصبح كل الأمور (إنسانية كانت أم طبيعية) أموراً نسبية مادية معروفة ومحسوبة ومبرمجة، ويصبح العالم مادة استعمالية لا قداسة لها.

(ج) يحكم على المعرفة على أساس مدى قربها أو بعدها من النقطة النهائية الواحدية التي يتحقق فيها القانون العام وتتطابق الكليات مع الجزئيات.

(د) هدف الإنسان من الكون هو عملية التراكم والتحكم هذه، وهدف العلم هو السيطرة على الأرض وهزيمة الطبيعة وتسخير مواردها، وتحقيق الهيمنة الكاملة للإنسان على الطبيعة. ولتحقيق هذا، لا بد من إدخال كل الأشياء (الإنسان والطبيعة) في شبكة السببية الصارمة والمطلقة حتى يتم شرحها وإخضاعها للقوانين الطبيعية. ويعني تزايد الدراسة الموضوعية تزايد التحكم وصولاً إلى الفروس الأرضي ونهاية التاريخ، أو على الأقل إلى النظام العالمي الجديد.

(هـ) العقل قادر على إعادة صياغة الإنسان وبيئته المادية والاجتماعية في ضوء ما تراكم من معرفة وبما يتفق مع القوانين الطبيعية العامة التي أدركها الإنسان من خلال دراسته الموضوعية لعالم الطبيعة والأشياء. وهذا ما يسمى عملية

الترشيد، أي تنميط الواقع من خلال فرض الواحدية المادية عليه حتى يمكن التحكم الكامل فيه ثم حوسلته، أي تحويله إلى وسيلة ومادة استعمالية يمكن توظيفها بكفاءة عالية كما يمكن تعظيم فائدتها.

الاستقطاب الحاد

ويلاحظ أن ثمة استقطاباً حاداً في كل المنظومات الحلولية الكمونية المادية. ويتضح هذا في الاستقطاب بين الموضوعية (في تأليهها للكون وإنكارها للذات). والذاتية (في إنكارها للكون وتأليهها للذات)، فالموضوعية تفترض أن الواقع معقول وأنه مكمن الحقيقة، ويمكن معرفته وتفسيره في ضوء القوانين العامة التي يستخلصها الإنسان من خلال إذعان الذات للموضوع. أما الذاتية فترى أن الواقع غير موجود أو لا يمكن الوصول إليه، ولا يمكن إدراكه أو تفسيره، ولا يمكن التوصل إلى أية قوانين أو حقائق عامة، ومن ثم تصبح علاقة الذات بالموضوع واهية، وقد تختفي تماماً.

وقد واجه الفلاسفة مشكلة الاستقطاب الحاد بين الذات والموضوع، وطرحت القضية الآتية: هل الذات قادرة على معرفة الموضوعات، أم أن الموضوعات لا يمكن الوصول إليها؟ وهل الذات هي مقياس حقيقة الأشياء (أي معقوليتها) أم أن الموضوع يحتوي نظامه الخاص (ومعقوليته) دون ارتباطه بالذات الإنسانية؟ وقد حاول كثير من فلاسفة القرن العشرين حل إشكالية ثنائية الذات والموضوع عن طريق إلغائها تماماً، فقال بعضهم بعدم انفصال الذات عن الموضوع، فالموضوع ليس شيئاً مستقلاً عن الإرادة البشرية وإنما هو الفعل الناجم عن ممارسة القوة (فلسفات القوة). وقال آخرون إنه ليس الفعل في ذاته، ولكنه نتائج وآثار الفعل (الفلسفة البرجماتية). ولأمر عند فريق ثالث لا هذا ولا ذاك، وإنما هو ما يتجه نحوه الوعي (الفلسفة الفينومينولوجية). ومن ثم، فإن الذات لا وجود لها خارج الموضوع، وهي تستمد وجودها من تقابلها معه.

ولكن، وعلى الرغم من الاستقطاب الشديد، فإن ثمة نقط تشابه بين الذاتية والموضوعية، فكلاهما يدور في إطار الحلولية الكمونية التي تفترض وجود مركز الكون داخله (الذات والموضوع)، ومن ثم فإن كليهما واحدي يلغي المسافة وإمكانية التجاوز. وتؤكد الموضوعية (المادية) أن الأشياء المحسوسة مادية ولها وجود موضوعي. ولكن هل العلاقة بين هذه الأشياء المحسوسة علاقة مادية وموضوعية تماماً أم أن رصدها يتطلب إجراء عمليات عقلية (ذاتية) تختلف من شخص لآخر؟ وجوهر الموضوعية هو الاستقراء، أي التعميم من عدد من الحالات الموضوعية. ولكننا يمكننا أن نسأل: كيف يحق للإنسان أن ينتقل من عدد من الظواهر الفردية إلى كل الظواهر التي تندرج تحت هذا

النوع في الماضي (الذي لم يرصده) والحاضر (الذي رصد بعض حالاته) والمستقبل (المجهول تماماً)؟ ألا يمثل هذا الانتقال نوعاً شكلاً من أنواع الإيمان بالثبات؟ وإذا كانت الحواس الفردية للإنسان هي مصدر المعرفة، فهل هي مصدر يمكن الاعتماد عليه؟ كل هذا يبين أن الحديث عن معارف كلية يقينية (نتوصل إليها من خلال عمليات الربط والتعميم) أمر يتنافى مع الموضوعية، وأن أي حديث عن معرفة نتوصل إليها من خلال الحواس يفتقد إلى المصداقية، ولذا تنحل الموضوعية في اتساقها مع نفسها وتسقط في ذاتية كاملة إذ أن كل واحد فينا (حسب الرؤية الموضوعية المادية نفسها) حبيس حواسه وحبيس التفاصيل التي يرصدها.

ويمكن أن تحل الموضوعية (المادية) هذه الإشكالية بأن تضيق من نطاقها بقدر المستطاع، فتقتصر وظيفتها على تعريف الظواهر ووصفها واكتشاف قوانينها (المادية) وترتيب القوانين من الخاص إلى العام، وتحل الملاحظة محل الخيال والتأمل والاستدلال النظري، وتقوم التجربة المادية مقام التصورات والافتراضات. ثم تضيق الحلقة وتصبح الموضوعية (المادية) هي تسجيل التفاصيل والحقائق المتناثرة، وفي هذه الحالة، تصبح الموضوعية موضوعية متلقية سلبية لا تستطيع التمييز بين مختلف المعطيات الحسية والمعطيات العقلية. ويصبح الرصد الموضوعي رصداً لأمور غير مهمة وربما تافهة، ولكنها مع هذا موجودة موضوعياً ومادياً في الواقع. ويمكن أن يكون الرصد أفقياً بمعنى أن توضع كل التفاصيل جنباً إلى جنب دون ربط أو ترتيب هرمي، كما يمكن أن تصبح الموضوعية (المادية) احتمالية تماماً تضع الحقائق والتعليمات دون أن تنسب لها أي ثبات. ولهذا يجب ألا يطرح السؤال على هذا النحو: هل الحقائق موجودة بالفعل أم لا؟ وإنما يجب أن يطرح بهذه الطريقة: ما هي دلالة الحقائق ومعناها وأهميتها؟ وهل تستحق التسجيل أم لا؟ فإن قلنا مثلاً إن الأساتذة الجامعيين يلبسون بزات زرقاء، أما غيرهم فيلبسون بزات خضراء، فهل يصلح هذا الأساس لتصنيف أساتذة الجامعة؟

إن أساس اختيار الحقائق أكثر أهمية ودلالة من الحقائق ذاتها، وكمية المعلومات (مهما تضخمت) لا علاقة لها بالصدق أو الدلالة، فالصدق والكذب ليسا كامنين في الحقائق الموضوعية (أي من حيث هي كذلك) وإنما في طريقة تناولها وفي القرار الخاص باختيارها أو استبعادها. ومن هنا قولنا بأن الحقائق شيء والحقيقة شيء آخر والحق شيء ثالث. فالحقائق أشياء مادية صرفة توجد في الواقع على هيئة تفاصيل متناثرة منعزلة عن ماضيها التاريخي وسياقها الحاضر وعن الحقائق الأخرى، أما الحقيقة فهي لا توجد في الواقع وإنما يقوم العقل المبدع بتجريدها واستخلاصها من

خلال عمليات عقلية تجري على المعلومات والوقائع والحقائق المتناثرة فيقوم العقل بربط الوقائع والحقائق والتفاصيل ببعضها البعض ويراها في علاقتها بالحقائق المشابهة ومعارضتها للحقائق الأخرى كما يربطها بماضيها التاريخي وواقعها الاجتماعي ثم يربطها بحقائق وأنماط مماثلة حتى يصل إلى النموذج التفسيري الذي يفسر أكبر قدر ممكن من الحقائق المتناثرة. أما الحق، فهو ينتمي إلى عالم المثل والإيمان، وهو يشكل المنظور الأخلاقي المطلق الذي لا يجده الإنسان جاهزاً في الواقع المادي وإنما يحاكم على أساسه كلاً من الحقائق المادية والحقيقة الفكرية العقلية.

ولنضرب مثلاً مثيراً من واقع أعضاء الجماعات اليهودية على عدم جدوى علمية الرصد الموضوعي (المتلقى) مهما بلغ من دقة وأمانة ونزاهة. ولنتخيل باحثاً (سنشير إليه بعبارة "الباحث الافتراضي") قرر أن يتخذ موقفاً موضوعياً تماماً من هجرة أعضاء الجماعات اليهودية وأن يرصدها بأمانة. سيبدأ هذا الباحث الافتراضي بعمل جدول يدرج فيه أسماء الجماعات اليهودية في العالم، وبجانب كل جماعة سيدرج الأرقام الخاصة بعدد اليهود الذين هاجروا منها، ثم قد يضيف جدولاً آخر بأسماء البلاد التي هاجروا إليها. وقد يقرر أن يضع جدولاً تاريخياً يضم أسماء الجماعات اليهودية وأسماء البلاد التي هاجروا إليها وتواريخ الهجرة والنسب المئوية المختلفة، وستكون النهاية أو الثمرة جدولاً ضخماً للغاية يحوي مرحلة أساسية في عملية الرصد. ولكن أن نكتفي بهذه الخطوة، فهذا هو التلقي السلبي بعينه، فالجدول قد يحتوي على كل شيء ولكنه لا يقول شيئاً، فهو ينظر له باعتباره مادة أولية غُفْلاً، مجرد حقائق يتعامل معها العقل لا بوصفها نهاية في حد ذاتها، وإنما كي يفسرها ويجردها ويستخرج الأنماط منها حتى نصل إلى الحقيقة. ولكن لا يمكن أن نتصور أن المادة الخام هي النمط وأن الحقائق هي الحقيقة.

ولكن صاحبنا –الباحث الموضوعي الافتراضي الذي أشرنا إليه– يكتفي بالرصد ولا يعمل عقله ولا يجتهد ولا يربط ولا يجرد ولا يبقي ولا يستبعد، ولعله لو فعل لاكتشف أن هجرة اليهود في العالم القديم لم تكن مجرد أرقام متراكمة بلا شكل أو اتجاه وإنما هي جزء من نمط، فقد كانت في معظم الأحيان هجرة من المناطق المتقدمة إلى المناطق المتخلفة، ولاكتشف أن هذا النمط انعكس مع بداية القرن السادس عشر. ولاكتشف أيضاً أن أعضاء الجماعات اليهودية لا يهاجرون والسلام، وإنما يتحركون عادة داخل حدود إمبراطورية لما تيسر لهم الحركة وتؤمنهم، وأن هذا ما حدث لهم في العصر الحديث مع التشكيل الاستعماري الإمبريالي (الإمبراطوري) الغربي، وأن ما يحدد حركتهم

(أي هجرتهم) هو حركيات التشكيل الاستيطاني الغربي، ولذا هاجر 80% من المهاجرين اليهود في العالم الغربي إلى الولايات المتحدة (تماماً كما هاجر 85% من مهاجري العالم الغربي إليها).

ولعل باحثنا الافتراضي هذا لو أعمل عقله قليلاً لاكتشف أن أعضاء الجماعات اليهودية لم يتحركوا داخل هذا التشكيل الاستعماري الغربي على وجه العموم وإنما داخل التشكيل الأنجلوساكسوني على وجه التحديد، ومن هنا حضورهم المكثف في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وجنوب إفريقيا، ومن هنا أيضاً إسرائيل، فهي ليست مجرد جزء من الحركة العامة لليهود وإنما هي جزء من التشكيل الاستعماري الأنجلوساكسوني. وهكذا فإن الرصد الموضوعي سيعطي كل البيانات ويرهقنا تماماً بكثافتها وتراكمها (حقائق بلا حقيقة)، أما الاجتهاد فسيعطينا الحقائق داخل أنماط قد لا تضم كل الحقائق وقد لا تنطبق بكل الحقيقة ولكنها بلا شك ستفسر لنا كثيراً من جوانب الواقع.

إخفاق النموذج الموضوعي

والافتراضات التي يستند إليها الفكر الموضوعي تنبع من العقلانية المادية لعصر التنوير، وقد ثبت أنها افتراضات إما خاطئة تماماً أو بسيطة إلى درجة كبيرة، ولذا فمقدرتها التفسيرية ضعيفة، وهذا يعود إلى عدة أسباب:

1- تركيبية الواقع وخصوصية الظواهر:

الواقع المادي ليس بسيطاً ولا منبسطاً ولا صلباً ولا صلداً، وإنما هو مركب ومليء بالثغرات والتنبؤات، ولا ترتبط معطياته الحسية برباط السببية الصارمة الواضحة إذ ثمة عناصر مبهمة فيه، وثمة كذلك احتمالات وإمكانات كثيرة يمكن أن يتحقق بعضها فقط ولا يتحقق بعضها الآخر.

وكما بيّن حامد عمار فإن صورة عالم نيوتون المادي الآلي الثابت لم تعد هي الصورة المهيمنة في العلوم الطبيعية، فقد جاءت نظرية النسبية والحركة والطاقة لتكمل مفهومنا عن عالم المادة التي تبدو في السطح مستقرة ثابتة، لكن استقرارها إنما هو نتيجة لديناميكية في انتظام الحركة في داخل مكوناتها. فالجزيء النووي يتمثل في مادة كما يتمثل في موجات، ويتوقف التعامل معه على نوع السؤال الموجه له في أي من البعدين. وكذلك أدت نظرية أينشتاين في النسبية إلى القضاء على المفهوم المطلق لكل من الزمان والمكان، وإلى اعتبارهما بعداً واحداً رابعاً يعمل في سياق بيئة معينة. وامتدت أبحاث الفيزياء الحديثة من خلال نظرية الكم (quantum) إلى أن الحقائق الكونية تتحدد أكثر ما تتحدد

بعلاقتها بغيرها، وأن تعريفها أكثر ما يعتمد على نوع علاقتها المتبادلة مع غيرها. وفضلاً عن ذلك فإن تحديد المادة وفهمها إنما يتأثر إلى حد ما بالمشاهد نفسه، فهو مشارك في تحديد طبيعة ما يراه. وليس مجرد ملاحظ سلبي إزاء ما يراه وهذا يعني أننا لا يمكن أن نفصل العقل عن إدراك عالم الإلكترون كما يقول علماء الفيزياء، باعتبار أن له خصائص مستقلة عن الشخص المدرك، وأننا لا يمكن أن نتحدث عن عالم الطبيعة والمادة دون أن نتحدث عن أنفسنا وطبيعة ذواتنا، ووعينا ومقاصدنا.

ومن خلال هذه الجهود والنظريات العلمية في عالم الفيزياء الحديثة أصبح التوجه العام في النظر إلى الكون قائماً على نظرة يمكن وصفها بأنها عضوية وكلية بيئية، أي من خلال نظرية المنظومة العامة. وهذا المنطلق العلمي يناقض النظرة الميكانيكية التي تنظر إلى الكون باعتباره آلةً (ماكينة) تتألف من أجزاء منفصل بعضها عن بعض، لكنها أجزاء مترابطة في علاقات متبادلة في هذا الكل الكوني الموحد، فالأشياء إنما هي علاقات بين أشياء، وأن هذه الأشياء إنما هي علاقات بين أشياء أخرى، وهكذا.

وينبع قدر كبير من الخلل من تصور الكائنات الحية عموماً باعتبارها آلات، مع أن هناك اختلافاً جوهرياً بينها، فالآلات تصنع وتركب، بينما الكائنات الحية تنمو وتتطور. وكذلك فبينما تتحدد أنشطة الآلة من خلال بنية أجزائها، فإن نشاط الكائنات الحية، وبخاصة الإنسان، إنما يتحدد بالعكس، أي أن بنيتها تتحدد من خلال العمليات التي تقوم بها. ثم إن عمل الآلة محكوم بسلسلة خطية من السبب والنتيجة، وحين يحدث خلل يمكن التعرف على السبب في ذلك الخلل. أما في الكائن الحي فإن جسمه يعمل من خلال علاقات دائرية يؤثر بعضها في البعض، ثم يعود ليؤثر مرة أخرى في المؤثر الأول من خلال التغذية الراجعة (Feedback). ومن ثم يصبح الخلل ناجماً عن مجموعة مركبة من العوامل يعزز بعضها بعضاً، وبالتالي يصبح التعرف على السبب الأول غير ذي موضوع، وإنما الأهم هو محصلة العلاقات المتداخلة.

ولذا، لا يمكن فهم الواقع من خلال القوانين البسيطة الصلبة المطلقة وإنما من خلال الافتراضات والقوانين الاحتمالية والسببية الترابطية، ولذا أصبحنا ندرك خطورة التجريب العلمي وأنه ليس من الممكن القيام بكل التجارب الممكنة التي تغطي كل الاحتمالات. ولعل ظهور مفهوم "النظام البيئي (Eco-system) تأكيد لتركيبة هذا العالم

الذي نعيش فيه وأنه لن يقع في قبضة السببية الصلبة المطلقة التي توهمها العلم الغربي في القرن التاسع عشر، قبل أن يصل إلى قدر من النضوج فيما يتصل بقدراته وحدوده.

ومما يزيد من تركيبية الكون وجود أهم الثغرات طُرّاً فيه، أي الإنسان، فهو أكثر الكائنات تركيباً، لا يقف في الكون شيئاً ضمن الأشياء الأخرى، ظاهرة مثل الظواهر، وإنما يقف شامخاً في مركز الكون تأتي عنده القوانين الطبيعية فتعدل من مسارها وتتغير وتتحور، بل وقد تتوقف أحياناً تماماً.

2- خصوصية الإدراك وتركيبه

وما ينطبق على الإنسان ينطبق، بطبيعة الحال، على عقله الذي يرصد الكون، فقد اكتشفنا أن العقل قاصر، وله حدوده الخاصة ولا يمكنه تسجيل كل المعطيات المادية المحيطة به ولا الإحاطة بكل جوانب الفعل. نعم، ينطبع الواقع على خلايا المخ، ولكن عدد الانطباعات الحسية في أي لحظة يكون هائلاً للغاية حتى إنه ليستحيل تسجيله. والعقل، على الرغم من هذا، بل وبسبب هذا، أبعد ما يكون عن السلبية والبساطة، فهو ليس صفحةً بيضاء تتراكم عليها المعلومات وتصبح معرفة من تلقاء نفسها. فالعقل في أبسط العمليات الإدراكية فاعل فعال، ومبدع حر، ويتمتع بقدر من الاستقلال عن المعطيات المادية المحيطة به وعن قوانين الطبيعة/ المادة، فاللحظة الحسية في عملية الإدراك ليست سوى لحظة.

وعملية الإدراك ليست بسيطة تأخذ شكل منبه أو مثير فاستجابة، فهي مسألة في غاية التركيب والتعقيد، فبين المنبه المادي والاستجابة الحسية والعقلية والإدراكية يوجد عقل نشط مبدع ينظم وهو يتلقى، والمعرفة تتضمن فهماً وتركيباً وتنظيماً. والحواس عاجزة بذاتها عن فهم المحسوسات وتنظيمها، إذ أن التنظيم يستدعي قدرة أخرى وفاعلية أخرى تصل وتفصل وتقارن وترتب وتنظم، ولكن تكون هذه القوة ناشئة عن المحسوسات لأن الحواس لا تمدنا إلا ببعض الصفات الظاهرة للمعطى الحسي كاللون والرائحة والطعم والحجم. وهي معطيات جزئية وفردية ومنعزلة لا تؤلف وحدة متكاملة ومترابطة. وما يحدث هو أن الكم الهائل والحصيلة الضخمة للمعطيات الحسية التي تسجل على عقل الإنسان، والتي تصل إليه على هيئة جزئيات غير مترابطة، هذا الكم يفرض عليه جهازه الحسي والعصبي ترشيحها وفرزها وترتيبها (فهو لا يستوعب إلا الكليات المترابطة)، ثم يجري العقل عملية تجريدية تفكيكية تركيبية تتضمن استبعاد بعض العناصر وإبقاء بعضها الآخر، ثم يقوم بترتيب ما تم إبقاؤه من معطيات فيبرز بعضها باعتباره

مركزياً ويهمش بعضها الآخر باعتباره ثانوياً، بحيث تصبح الجزئيات المتناثرة كلاً مفهوماً، وتصبح العلاقات بين المعطيات المادية التي أدركها العقل تتشاكل، ولا تتطابق بالضرورة، مع ما يتصوره الإنسان العلاقات الجوهرية في الواقع.

وعملية الإبقاء والاستبعاد هذه لا تتم على نحو عشوائي (ذاتي) محض، ولا تتم كذلك على نحو آلي (موضوعي) محض، وإنما على أساس مجموعة من المسلمات الكلية النهائية التي استنبطها المدرك (والمفطورة في عقل الإنسان). وهذه العملية ليست عملية محايدة، مفرغة تماماً من القيم (value-free)، وإنما تدور في إطار المنظومة القيمية للمدرك. ومما يزيد عملية الإدراك تركيباً أن عقل الإنسان لا ينظم المعطيات الحسية ويفكهها ويركبها وحسب، بل إنه يختزن ذكريات عن الواقع هي في حقيقة الأمر صورة مثالية وذاتية لهذا الواقع، وهو يولد من المعطيات الحسية رموزاً وأساطير، وتصبح الذكريات والمثل والرموز والأساطير جزءاً من آليات إدراكه. كما أن وضع المدرك في الزمان والمكان يؤثر ولا شك في علاقته بالظاهرة التي يدرسها.

وعملية الرصد للإنسان عملية شديدة التركيب والتعقيد. فالحقائق الإنسانية لا يمكن فهمها إلا من خلال دراسة دوافع الفاعل وعالمه الداخلي والمعنى الذي يسقطه عليها. فالإنسان ليس مجرد سلوك "براني" مادي وحسب يُرْصَد من خارجه، وإنما هو سلوك "براني" تحركه دوافع "جوانية" يصعب الوصول إليها مباشرة من خلال الوصف الموضوعي وغيره، ولذا يحاول العقل البشري أن يصل إليها من خلال عملية حدس وتخمين وتعاطف وتخيل وتركيب عقلي ومقاربات ذهنية يصعب أن يسميها "موضوعية". وقد قيل إن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي لا يستجيب للمنبهات وإنما لفهمه لها ولدلالتها بالنسبة له وللمعنى الذي يسقطه هو عليها. والبعد "الجواني" في الظاهرة الإنسانية يفوق في أهميته السلوك "البراني" الخاضع للرصد المادي، فكأن الموضوعية عاجزة عن رصد الإنسان باعتباره كائناً مركباً، وتنجح فقط في تحويله إلى كائن طبيعي (مادي)، وهو ما يبين أنها تدور في إطار المرجعية الواحدية المادية الكامنة.

3- خصوصية القول وتركيبية الإفصاح

ويمكن أن نضيف لكل هذا أن اللغة التي يستخدمها المدرك للإفصاح عن إدراكه للواقع يمكن أن تكون لغة جبرية دقيقة في المواقف التافهة البسيطة أو في وصف بعض الظواهر الطبيعية. أما إذا انتقلنا إلى الظواهر الأكثر تركيباً، فنحن عادة ما نستخدم لغة مركبة قد تكون مجازية أو رمزية أو غير لفظية، وهي لغة تختلف من شخص لآخر.

إن الواقع مركب لا يمكن رصده ببساطة، والإنسان في غاية التركيب ويستحيل أحياناً رصد عالمه "الجواني". وهو ذاته، بوصفه راصداً للواقع، لا يتلقى المعطيات وإنما يفكهها ويركبها ويعيد صياغتها وترتيبها. وحينما يفصح عنها، فإن لغة الإفصاح تكون مرتبطة به وبتجربته، ولذا، فقد اتضح تدريجياً أن فكرة الموضوعية الكاملة والانفصال الكامل للذات المدركة عن الموضوع المدْرَك إنماهي مجرد أوهام. وفي السنوات العشرين الأخيرة، اتضح لنا كل هذا على صعيد حياتنا اليومية، فرقعة المعلوم آخذة في التزايد بشكل مذهل، ولكن رقة المجهول تزايدت معها بشكل أكبر. وقد حقق الإنسان معدلات تقدم مادية مذهلة، ولكن آدابه تتحدث عن نكبة الإنسان الحديث، وتحكي مدنه (بتلوثها وجرائمها) قصة مختلفة عما تقوله الإحصاءات. لكل هذا، أدركنا أن المعرفة الموضوعية النهائية هي حلم المستحيل وكابوسه، وأن التحكم الإمبريالي الموعود الذي يفترض انفصال الذات المتحكمة عن الموضوع المتحكم فيه هي أضغاث أحلام.

ونحن نرى أن استخدام النماذج أداةً تحليلية قد يزيد من مقدرتنا على الاحتفاظ بالحدود بين الإنسان والطبيعة، وبين الذات والموضوع، وبين الحيز الإنساني والحيز الطبيعي، دون أن ينكر بالضرورة إمكانية التفاعل بين هذه الأطراف. وستساعدنا النماذج كذلك على صياغة الفروض بطريقة تجعل بوسعنا رصد الواقع وتحليله بطريقة أكثر تركيبية وتفسيرية. ونحن بطبيعة الحال لا نزعم أن الباحث الذي سيستخدم النماذج التحليلية سيفلت من قبضة الاختزالية والتراكمية والكمية، وأن استخدام النماذج يؤدي حتماً وبالضرورة إلى رؤية تركيبية، فالنموذج نفسه يمكن أن يُصاغ بطريقة اختزالية تلغي الحيز الإنساني والفوارق بين الإنسان والطبيعة (كما سنبين فيما بعد). فكل ما نذهب إليه هو أن استخدام النماذج يهيىء التربة الخصبة لبحث يتسم بالتركيب ويبتعد عن الاختزال.

النموذج الاجتهادي

وتؤدي الموضوعية إلى سيادة "النموذج الموضوعي" (المتلقى)، وهو النموذج الذي ينطلق من الرؤية الموضوعية المادية المتلقية. ونحن نذهب إلى أن النماذج الموضوعية المادية لها فعاليتها في مجالها (عالم الظواهر الطبيعية)، ولكنها تفقد فاعليتها وتصبح أداة اختزال حين تطبق على الظواهر الإنسانية، فهي حينذاك تختزل الإنساني إلى الطبيعي. ولذا لا بد من استخدام نماذج تفسيرية اجتهادية. والنماذج الموضوعية المادية يمكن أن تكون اجتهادية مبدعة ولكن يمكن أن تكون متلقية، وهذا ما يحدث عادة حين تستخدم في رصد الإنساني.

ونحن نضع "النموذج التفسيري" (الاجتهادي) مقابل "النموذج الموضوعي المادي" (المتلقي) –فمنطلقاتهما المعرفية مختلفة تماماً– بحيث يمكن تقسيم كل النماذج إلى موضوعية متلقية (تتسم بالتراكم والانغلاق والاختزال) وتفسيرية اجتهادية (تتسم بالتوليدية والانفتاح والتركيب).

ويمكن القول بأن منطلقات النموذج التفسيري (الاجتهادي) هي عكس منطلقات النموذج الموضوعي المادي (المتلقى). ولذا قد يصلح النموذج الموضوعي المادي في تفسير بعض جوانب الواقع الطبيعي، ولكنه يخفق تماماً حينما يجري تطبيقه على ظاهرة الإنسان. إذ يقوم النموذج الموضوعي المادي باستبعاد الإنسان بوصفه عنصراً فاعلاً مركباً، كما يقوم أحياناً بتبسيط الطبيعة ذاتها ثم إعطائها الهيمنة على الإنسان. أما النموذج التفسيري فهو ينظر إلى الطبيعة باعتبارها كياناً مركباً ينبض بالحياة ويمور بالأسرار ويتسم باللاتحديد، ولكن الطبيعة مع هذا تتبع سنناً ولها هدف وغاية. وكل شيء في الطبيعة له مكانته ووظيفته وقيمته في ذاته، فالعالم كل متكامل، ومن المنظور التوحيدي، كل شيء في الكون قد ناله نصيب من التكريم لأنه من خلق الله تعالى وبديع صنعه. وهذا يعني أن الإنسان ليس موجوداً في الكون بمفرده، فالكائنات الأخرى لها مكانها، والإنسان لم يمنح هذه الأرض ليهزمها ويوظفها ويسخرها لنفعه وحده دوه حدود، فلا بد من الحفاظ عليها، لأنه – حسب الرؤية التوحيدية– قد استخلفه فيها مَنْ هو أعظم منه، فكرمه ووضع له حدوداً لا يتعداها.

إن العالم المبارك المدهش الذي نعيش فيه عالم مركب ثري، مليء بالمسافات والثغرات والثنائيات والأسرار (التي لا يسبر لها غور). هذا العالم يحوي داخله ما هو معروف ومحسوس، وما هو مجهول وغير محسوس، وما هو حلم، وماهو غيب (والغيب هنا هو غير المادي الذي لا يقاس ولا يمكن إدخاله بقضه وقضيضه في شبكة السببية الصلبة)، وهو ليس بسطح أملس يمكن رده إلى مبدأ واحد كامن فيه (كما يرى دعاة الكمونية الواحدية المادية من العقلانيين الموضوعيين الماديين).

ولكن أهم منطلقات النموذج التفسيري (الاجتهادي) هو إدراك أن ثمة حيزاً إنسانياً يتحرك فيه الإنسان ويمارس فيه إنسانيته، ومن ثم يصبح مختلفاً عن الكائنات الطبيعية، فهو كائن مركب وعنصر حر مسؤول، يتجاوز حتميات النظام الطبيعي/ المادي ولا يمكن أن يُرَدُّ في كليته إليه، ولا يمكنه أن يمتزج بالظواهر الطبيعية ويذوب فيها، فهو جزء يتجزأ من الواقع المحيا به لا يستوعب قط فيما حوله. وهذا يعني أن ثمة ثنائية أساسية تترجم نفسها إلى انفصال بين

الإنسان المركب والواقع الطبيعي المادي، فالإنسان لا يتصل مباشرة (من خلال جهازه العصبي) بالطبيعة لأن عقله متناه لا يمكنه أن يعكس الواقع كله، ولكنه لهذا السبب مبدع حتى في أبسط عمليات الإدراك، فهو يدرك الواقع من خلال رموزه وذكرياته ونماذجه، وهو إنسان مركّب لا يمكن معرفة دوافعه وحصرها، فهي مركبة إذ تحركه دوافعه المادية الأرضية كما تحركه أفكاره وأحلامه وذكرياته، والمعنى الذي يتسع للأشياء والرموز التي يستخدمها للتعامل معه، كما تحركه منظومته القيمية والجمالية التي قد تهديه سواء السبيل وقد تضلله، ولذا فهو قادر على النبل والخساسة، وعلى الخير والشر.

وكل هذا يعني ما يأتي:

1- لا يمكن دراسة الواقع الإنساني المركب من خلال النماذج السلوكية البسيطة التي ترى الإنسان كائناً يتحرك في بيئته يرصد بشكل آلي.

2- لا يمكن دراسة الإنسان من خلال نموذج الرصد الموضوعي المادي الذي لا يكترث بالمعنى والرموز والدوافع والحرية.

3- لا يمكن دراسة هذا الإنسان من خلال نموذج واحدي يدور في إطار السببية الواحدية والعمومية، إذ يتطلب الأمر دراسته من خلال عدة مستويات ودرجات مختلفة من السببية والتعميم والتخصيص.

4- لا يمكن تصور إمكان الإحاطة بكل جوانب هذا الإنسان أو إمكان الوصول إلى درجات عالية من اليقين، إذ تظل هناك أجزاء مستقلة عن الكل، ومنحنيات خالصة مستقلة عن الاتجاه العام، وزوايا لا يمكن للعقلانية المادية المستنيرة أن تصل إليها.

5- والمعرفة ليست مجرد تراكم، وإنما هي أيضاً محولات اجتهادية مستمرة، فإلى جانب التراكم لا يوجد الاكتشاف المستمر. فالعملية المعرفية علمية لا نهاية لها، ولذا لا نهاية للتاريخ.

6- الهدف الكلي والنهائي من وجود الإنسان في الأرض ليس التحكم في العالم وحوسلته (أي تحويله إلى وسيلة)، وإنما هو التمتع بالأرض والاستفادة منها داخل حدود معينة دون تبديدها.

إن الإنسان كائن مركب يعيش في عالم "براني" وعالم "جواني" مليء بالأسرار، ولذا فإن محاولة شرح الإنسان شرحاً كاملاً وتفسيره تفسيراً كاملاً وإدخاله شبكة السببية الصلبة والمطلقة هو ضرب من ضروب الخيلاء، ومحاولة التوصل إلى قوانين صارمة أو تفسيرات كلية نهائية وصيغ جبرية بسيطة تفسر كل شيء محاولة ساذجة بلهاء، كما أن محاولة المعرفة الكاملة محاولة فاوستية شيطانية محكوم عليها بالفشل، ولهذا فنحن نطرح مفهوم الاجتهاد بوصفه إطاراً معرفياً كلياً ونهائياً. والاجتهاد يعني أن يحاول الدارس المجتهد الوصول إلى قدر من المعرفة عن الظاهرة موضع الدراسة يجعلها معقولة إلى حد ما وربما إلى حد كبير، وليس بالضرورة معقولة ومفهومة تماماً، أي أنه من الممكن شرح بعض جوانب الظاهرة (لا الظاهرة كلها)، ورد بعض جوانبها (لا الظاهرة بأسرها) إلى القوانين العامة، كما يمكن رصد جزء من الواقع لا الواقع كله. والاجتهاد يعني رفض الموقف الإمبريالي من الواقع الذي يود الإمساك به كله ويحاول أن يدفع به في شبكة السببية الصلبة والمطلقة والقانون العام الصارم. وهذا لا يعني بالضرورة سقوطاً في العدمية الكاملة أو النسبية المطلقة، فالاجتهاد يمكن أن يدور في إطار الإيمان بوجود مطلقات وثوابت، ويمكن للباحث أن يتعامل مع الأمور الكلية والنهائية والمطلقة دون أن يكون خطابه نهائياً ومطلقاً. ويمكن أن يصل الباحث إلى قدر من اليقين ولكنه يقين ليس بكامل. وثمة تواصل، ولكنه ليس اتصالاً والتحاماً عضويين. ومن ثم فإن المعرفة التي يتوصل إليها معرفة ولكنها ليست نسبية على نحو مطلق، وإنما تظل نسبية بصورة نسبية (فالكمال لله وحده، وفوق كل ذي علم عليم، وهو وحده الذي يعلم ما في الصدور، مركز العالم، المفارق له، وغير الكامن في إنسان أو شيء). وهذا ما يمكن أن نسميه **العقلانية أو الموضوعية الاجتهادية** (في مقابل "العقلانية المادية والموضوعية المتلقية المادية"). إن النموذج التفسيري الاجتهادي هو الأداة التحليلية التي يمكن من خلالها تجاوز إشكالية الذات والموضوع، فالنموذج أداة تحليلية يصوغها العقل من خلال عملية تجريد (استبقاء واستبعاد) لعناصر الواقع، فهو ثمرة لتفاعل الذات مع الموضوع، وهو صياغة ذهنية (ذاتية) لمجموعة من المعطيات والعلاقات المادية (الموضوعية) وكما قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: "خذ رأيي واطلب دليلي".

والنموذج التفسيري الاجتهادي يختلف عن نموذج الرصد الموضوعي المادي (المتلقي)، فهو ليس أداة رصد سلبية موضوعية تتلقى المعلومات جاهزة وصلبة ونهائية من الواقع "وتؤرشفها" وتحاول إدخال كل الظواهر في إطار شبكة السببية الصلبة أو في إطار قوانين عامة تنطبق على كل الحالات في كل الأزمنة والأمكنة، وإنما هو عملية تركيب واكتشاف للمعطيات المتاحة وترتيب لها ومحاولة لاكتشاف أنماط متكررة ومحاولة للربط بينها مع إدراك كامل للفرق

بين الإنسان والطبيعة/ المادة والفرق بين المناهج التي يمكن استخدامها لدراسة الظاهرتين الإنسانية والطبيعية. كما أن النموذج التفسيري الاجتهادي يحاول تفسير بعض جوانب الظاهرة ويقنع بها دون محاولة تفسير الظاهرة ككل، فهو يستطيع أن يتعايش مع المجهول. وفي إطار النموذج التفسيري الاجتهادي، يصبح أساس اختيار الحقائق، لا الحقائق نفسها، هو ما يشكل مدى صدقها من زيفها. فالصدق والكذب ليسا كامنين في الحقائق الموضوعية ذاتها، وإنما في كيفية تناولها وفي القرار الخاص بما يضم ويستبعد منها. ولذا، لا يصبح السؤال: ما هي الحقائق؟ ولكن: ما هي أهم الحقائق أو ما هي الحقائق الدالة؟ ويصبح ترتيب الحقائق هرمياً حسب أهميتها أكثر أهمية من مجرد تسجيلها أفقياً بشكل متجاور، ويصبح تعريف ما هو مركزي وهامشي أهم من مجرد مراكمة المعلومات. وتصبح العلاقات بين المعطيات أكثر أهمية من المعطيات نفسها. وعلى كل، هذا هو جوهر الإبداع: اكتشاف علاقات جديدة في الواقع، وتحديد ماهو مركزي وهامشي، وتفكيك الواقع وإعادة تركيبه في ضوء هذا الاكتشاف.

وبعد أن يصاغ النموذج التفسيري الاجتهادي، لا يمكن أن نقول إن هذا نموذج خاطىء أو مصيب بطريقة أحادية فجة، وإنما نطلب إخضاعه لعملية اختبار (فهو مجرد اجتهاد). وحينما يخضع للاختبار، فلا بد وأنه يفسر بعض المعطيات في الواقع ولكنه سيعجز عن تفسير البعض الآخر. وفي هذه الحالة، لا يوصف النموذج بعدم الموضوعية، فالنموذج لا يحكم عليه بمقدار موضوعيته وذاتيته (فهو ابتداء مزيج من الموضوعية والذاتية لأنه تركيب)، وإنما يحكم عليه في إطار مقدرته التفسيرية والتنبؤية، وفي إطار تركيبيته. فالنموذج الذي يفسر أكبر قدر ممكن من التفاصيل والعلاقات ويربط بينها ويتنبأ بعدد كبير من الظواهر هو النموذج الأكثر تفسيرية (الذي يقال له موضوعي)، وهو نموذج المجتهد الذي أصاب (فله أجران). أما النموذج الذي يفسر عدداً أقل من التفاصيل والعلاقات والذي يتسم بأن مقدرته التنبؤية ضعيفة فهو النموذج الأقل تفسيرية (الذي يقال له ذاتي)، نموذج من اجتهد فأخطأ أو لم يصب تماماً (فله أجر واحد). وبالتالي، لا يصبح المعيار هنا كم المعلومات الذي تمت مراكمته، وإنما جدواها في التفسير: وبذا يحل النموذج التفسيري مشكلة الاستقطاب بين الذات والموضوع. فمثلاً النموذج الذي تبنته حركات التمركز حول الأنثى قادر على تفسير بعض جوانب وجود المرأة وبعض مشاكلها، ولكنه عاجز عن تفسير المرأة في كليتها كأم وزوجة وأخت. وهذه الجوانب الكلية المركبة تحتاج إلى نموذج أكثر تركيبية.

وبعد اختبار النموذج يمكن إعادة صياغته حتى يمكنه استيعاب المعطيات الجديدة التي أخفق في تفسيرها، أي أن النموذج التفسيري (الاجتهادي) ليس صيغة نهائية تنجح أو تفشل (ولذا فنحن ندعو إلى إعادة صياغة النماذج التفسيرية الغربية بعد سقوط المنظومة الاشتراكية وبعد أزمة رأسمالية). ويلاحظ أن النموذج التفسيري الاجتهادي ليس نموذجاً استبعادياً، فالعناصر التي يظهر أنها أقل تفسيرية لا ترفض ولا تستبعد نهائياً، وإنما تفقد مركزيتها وتنقل إلى الهامش، وهي قد تنتقل إلى المركز مرة أخرى فيما بعد، وقد توضع في المركز داخل متتالية احتمالية يتم من خلالها رصد عناصر المستقبل الكامن في الحاضر.

والنموذج التفسيري الاجتهادي لا يدعي أن الراصد آلة فوتوغرافية تسجل موضوعياً ما حولها بدون اختيار وبدون قيم مسبقة، وإنما هو يسمي الأمور بأسمائها، ويحدد للقارئ التحيزات والمكونات الذاتية الكامنة في المعرفة الموضوعية حتى يتحرز القارئ ولا يتصور أن ما يقدم له هو الموضوع والواقع، بل مجرد محاولة اجتهادية للوصول لهما (والله- في نهاية الأمر وفي التحليل الأخير- أعلم). إن الذات الراصدة تعلن عن حدودها وتعلن أنها ستتوصل إلى جانب فحسب من الموضوع، لا الموضوع كله، ومن خلال اعترافها هذا فإنها تحقق قدر أكبر من الموضوعية.